C 2011/2-Add.1

A

April 2011

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国粮食及农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных	Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر

الدورة السابعة والثلاثون

روما، 25 يونيو/حزيران – 2 يوليو/تموز 2011

الدور الحيوي للمرأة في الزراعة والتنمية الريفية

موجز

تُشير هذه الوثيقة إلى دور المرأة الحيوي في الزراعة والتنمية الريفيّة. كما تُثبت أنّ سدّ الفجوة بين الرجل والمرأة في النفاذ إلى المدخلات والموارد الزراعيّة من شأنه أن يزيد من غلال المزارع التي تديرها نساء بنسبة تتراوح بين 20 و30 في المائة ورفع الإنتاج الزراعي في الدول النامية بنسبة تتراوح بين 2.5 و4 في المائة، ممّا يحدّ بدوره من عدد ناقصي التغذية في العالم بنسبة تتراوح بين 12 و17 في المائة أو بمقدار 100 إلى 150 مليون شخص. وتُراجع الوثيقة أيضاً التوصيات على مستوى السياسات والاستراتيجيّات الفاعِلة من أجل سدّ الفجوة بين الجنسَيْن في الزراعة والتنمية الريفيّة.

يرجى من المؤتمر:

- الإشارة إلى أنّ انعدام المساواة بين الجنسَيْن في الزراعة هو مشكلة لا للمرأة فحسب، إنّما للقطاع الزراعي، والأمن الغذائي، والمجتمع بشكل عام.
- حثّ الدول على القضاء على مختلف أشكال التمييز المكتوبة والمرسّخة في الممارسات ضد المرأة بموجب القانون، في مجالات النفاذ إلى الأرض، والخدمات الماليّة، وفرص العمل في الريف، والتكنولوجيا الزراعيّة، والخدمات العامة.
- تشجيع البلدان والجهات المانحة والمجتمع المدني على الحرص على أن تأخذ البرامج والمشاريع الزراعية كافةً بعين الاعتبار الأدوار والمسؤوليّات المختلفة للمرأة والرجل والقيود التي يواجهانها في الزراعة وفرص العمل في الريف.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

بيان المحتويات

الفقرات

أولا– مقدّمة ..... 1 – 3

ثانيا– أدوار المرأة في الزراعة وأسواق العمل في الريف 4– 10

ألف– المرأة في الزراعة ..... 4 – 7

باء– المرأة في أسواق العمل في الريف ..... 8 – 10

ثالثا– توثيق الفجوة بين الجنسَيْن في الزراعة ..... 11 – 21

رابعا– المكاسب الناتجة عن سدّ الفجوة بين الجنسَيْن ..... 22 – 25

ألف– مكاسب الإنتاج الناتجة عن سدّ الفجوة بين الجنسَيْن ..... 22 – 24

باء– المنافع الاقتصاديّة والاجتماعيّة الأخرى الناتجة عن سدّ الفجوة بين الجنسَيْن ..... 25 – 25

خامسا– سدّ الفجوة بين الجنسَيْن من أجل التنمية ..... 26 – 47

ألف– سدّ الفجوة في النفاذ إلى الأرض ..... 27 – 32

باء– سدّ الفجوة في أسواق العمل في الريف ..... 33 – 36

جيم– سدّ فجوة الخدمات الماليّة ..... 37 – 40

دال– سدّ الفجوة في رأس المال الاجتماعي من خلال المجموعات النسائيّة ..... 41 – 42

هاء– سدّ الفجوة على مستوى التكنولوجيا ..... 43 – 46

واو– وضع سياسة زراعيّة مراعية للبعد الجنساني ..... 47 – 47

أولاً– مقدّمة

1– إنّ أداء الزراعة دون المستوى في بلدان نامية عديدة، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى أنّ المرأة لا تتمتع بنفس فرص النفاذ إلى الموارد وتلك التي هي بحاجة إليها لتعزيز إنتاجيّتها. ويعرض التقرير عن "حالة الأغذية والزراعة 2010 – 2011، النساء في الزراعة: سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية"[1] مجموعةً واسعةً من الأدلّة حول دور المرأة الحيوي في الزراعة والتنمية الريفيّة، والقيود الجنسانية التي تواجهها المرأة في النفاذ إلى الموارد والفرص، والمنافع المحتملة للقطاع والمجتمع التي يُمكن تحقيقها من خلال الحدّ من هذه القيود، والدروس المستفادة من السياسات والبرامج والتدخلات الهادفة إلى سدّ الفجوة بين الجنسَيْن في الزراعة.

2– ويرى التقرير عن "حالة الأغذية والزراعة 2010–2011" أن سدّ الفجوة بين المزارعين والمزارعات في النفاذ إلى الأصول والمدخلات والموارد الإنتاجيّة من شأنه أن يزيد من غلال المزارع التي تُديرها نساء بنسبة تتراوح بين 20 و30 في المائة. وهذا من شأنه أن يُدرّ مكاسب مهمّة في الإنتاج الزراعي على المستويات الوطنيّة ويمكن أنّ يحدّ من عدد ناقصي التغذية في العالم بنسبة تتراوح بين 12 و17 في المائة. وبما أنّ عدد ناقصي التغذية في العالم في سنة 2010 يقدّر بنحو 925 مليون نسمة[2]، قد تعني المكاسب من هذا الحجم خفض عدد من يعانون الجوع بمقدار 100 إلى 150 مليون شخص. وفي ما يتعلّق بالبلدان حيث الجوع أكثر شيوعًا وحيث تلعب المرأة دورًا أساسيًّا في القطاع الزراعي، يُمكن للمكاسب النسبيّة أن تكون حتى أعلى من ذلك.

3– ويؤكّد التقرير عن "حالة الأغذية والزراعة 2010–2011" أنّ الهدفين الإنمائيّين للألفيّة حول المساواة بين الجنسَيْن (الهدف الإنمائيّ 3) والفقر والأمن الغذائي (الهدف الإنمائي 1) يعزّزان بعضهما البعض. وإنّ الملاحظات الختاميّة واضحة: (1) المساواة بين الجنسَيْن مُفيدة للزراعة والأمن الغذائي والمجتمع؛ و(2) يُمكن للسياسات أن تُحدث فرقًا – إذ باستطاعة الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأفراد معًا تعزيز المساواة بين الجنسَيْن في الزراعة والمناطق الريفيّة.

[1] تُعطي الوثيقة C 2011/2 Add.1 موجزًا قصيرًا عن "حالة الأغذية والزراعة 2010 – 2011". لمزيد من المعلومات، راجع التقرير بالكامل على http://www.fao.org/publications/sofa/en/.

[2] البيانات حول عدد ناقصي التغذية مستخرجة من: "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010. معالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدّة"، منظّمة الأغذية والزراعة، 2010.

ثانياً– أدوار المرأة في الزراعة وأسواق العمل في الريف

ألف– المرأة في الزراعة

4– تشكّل المرأة ما يعادل 43 في المائة من اليد العاملة في الزراعة في البلدان النامية. وتتراوح حصة المرأة من اليد العاملة في الزراعة بين 20 في المائة في الأميركيّتَيْن إلى حوالي 50 في المائة في آسيا الشرقيّة وجنوب شرق آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل 1). وتُخبِّئ المتوسّطات الإقليميّة فوارقَ واسعة داخل البلدان وفي ما بينها.

الشكل 1: حصة المرأة من اليد العاملة في الزراعة

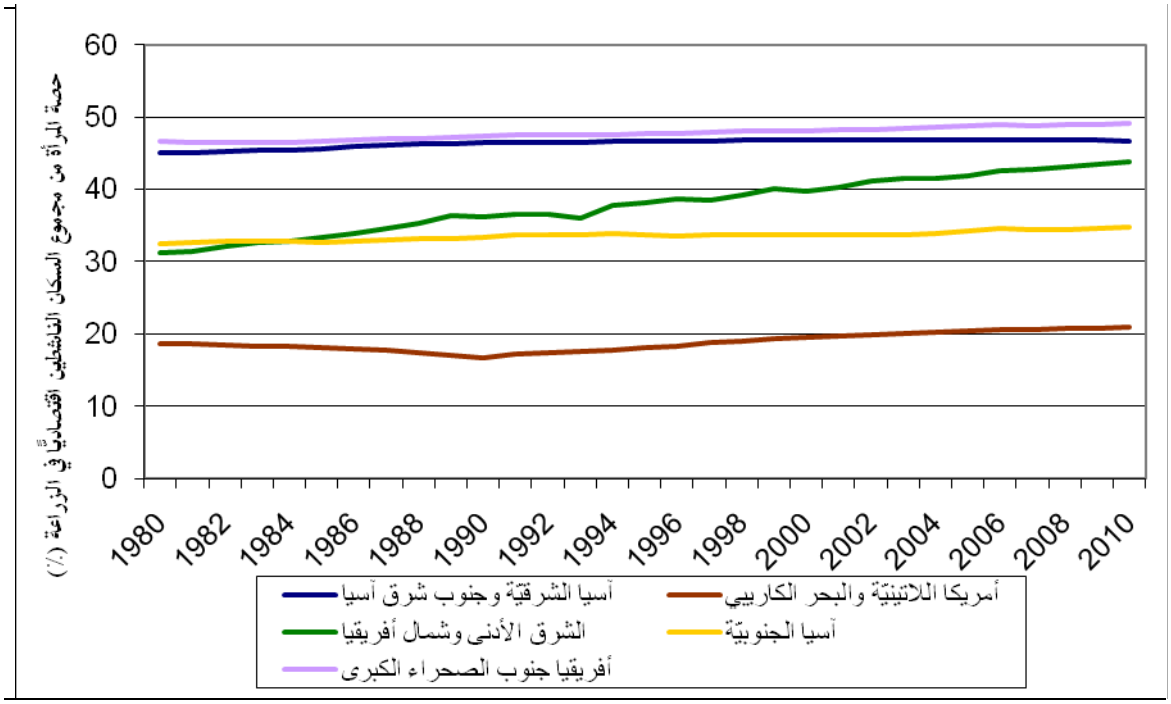

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة.

5– من بين مواصفات سلاسل القيمة الزراعية الحديثة نمو مشاريع الزراعة التعاقديّة أو مشاريع المزارعين المستقلّين من أجل الحصول على إنتاج عالي القيمة. وثمة براهين على أنّ المرأة تؤمّن قسماً كبيراً من اليد العاملة بموجب الترتيبات الزراعيّة التعاقديّة، لكنّ المزارعات مهمّشات بشكل كبير من توقيع العقود بنفسهنّ لأنّهنّ لا يسيطرن على الأرض، والعمل الأسري، والموارد الأخرى المطلوبة من أجل ضمان تدفّق موثوق به من الإنتاج.

6– وتُشارك المرأة بقوّة في قطاع الثروة الحيوانية. وبشكل خاص، غالبًا ما يكون للمرأة دور بارز في إدارة الدواجن والحيوانات الحلوب. وفي بعض البلدان، تُسيطر المرأة أيضًا على إنتاج الخنازير على نطاق صغير. وقد ينخفض دور المرأة في

الاستجابة للطلب المتزايد على منتجات الثروة الحيوانية بما أن القطاع أصبح أكثر تجاريًا ولأنّ المرأة غالبًا ما تواجه صعوبة أكبر لإطلاق أعمالها الخاصة وتميل إلى فقدان السيطرة على الأنشطة المربحة.

7- وتُشير البيانات المتوفّرة إلى أنّ 12 في المائة تقريباً من الصيّادين ومن مستزرعي الأسماك في القطاع الزراعي هم من النساء. وفي اثنين من أكبر البلدان المنتجة، وهما الصين والهند، تبلغ حصة المرأة من الصيادين ومستزرعي الأسماك كافةً 21 و24 في المائة على التوالي. كما تلعب المرأة دورًا بارزاً في المناطق كافةً في مراحل التصنيع والتسويق.

باء- المرأة في أسواق العمل في الريف

8- إنّ احتمال عمل المرأة في الزراعة مساوٍ لا بل أعلى مقارنةً مع الرجل (الشكل 2) في غالبيّة مناطق البلدان النامية، مع استثناء أمريكا اللاتينيّة حيث تُشكّل الزراعة مصدرًا صغيرًا نسبيًّا لفرص عمل المرأة وحيث احتمال عملها في الزراعة أدنى مقارنةً مع الرجل.

الشكل 2: توزيع فرص عمل الرجل والمرأة حسب القطاعات

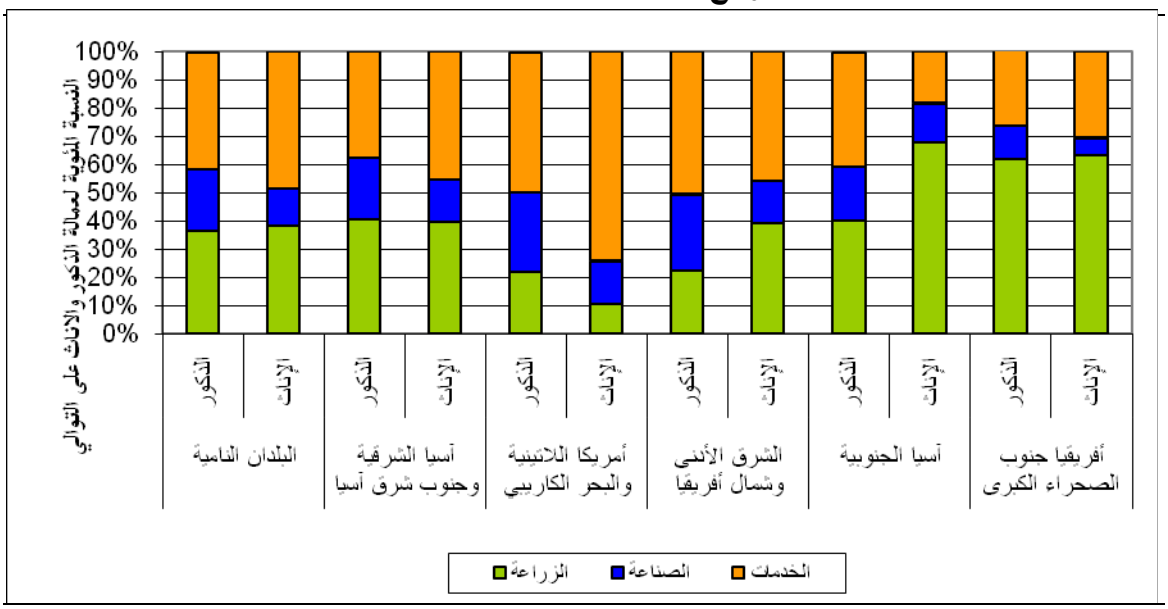

المصدر: منظّمة العمل الدوليّة، المؤشّرات الأساسيّة لسوق العمل (النسخة السادسة)

ملاحظة: لا تُغطي بيانات المؤشّرات الأساسيّة لسوق العمل الصادرة عن منظّمة العمل الدوليّة سوى مجموعة فرعيّة من البلدان في كل إقليم.

9- وبشكل عام، إنّ احتمال مزاولة المرأة عملاً مأجوراً أقلّ مقارنةً مع الرجل؛ في حين يزداد احتمال عملها بنصف دوام ومزاولة أعمال موسمية. وعلاوة على ذلك، تُظهر بيانات الأنشطة الريفيّة المدرّة للدخل أن احتمال أن تحظى المرأة

الريفيّة التي تتقاضى أجرًا بوظائف متدنيّة الأجر أكبر بالمقارنة مع الرجل وأنّ الفجوة في الأجور بين الجنسَيْن كبيرة في المناطق الريفيّة والحضريّة للدول المشمولة في مجموعة بيانات "الأنشطة الريفيّة المدرّة للدخل" (الشكل 3)[3] .

الشكل 3: الفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة في المناطق الحضريّة والريفيّة

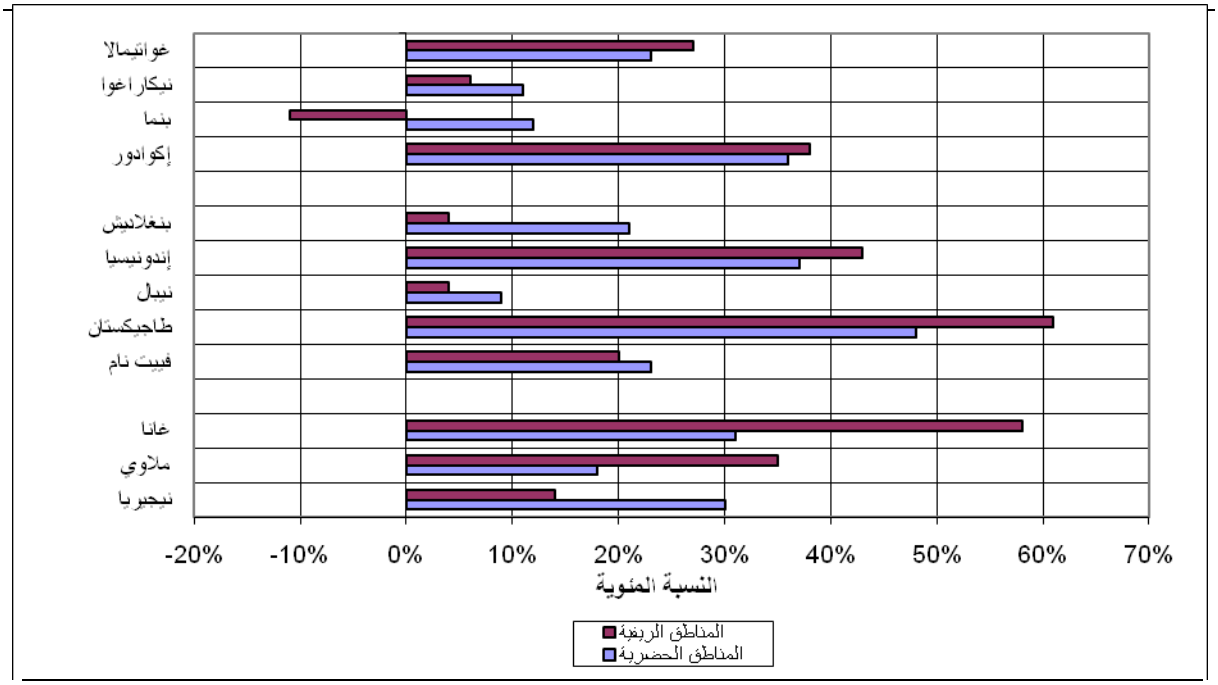

المصدر: "انعدام المساواة في الأجور على المستوى الدولي: آثار الموقع، والقطاع، والجنس"، "Wage inequality in International perspective: Effects of location, sector, and gender", T. Hertz, A.P. de la O Campos, A. Zezza, C. Azzarri, P. Winters, E.J. Quiñones, and B. Davis، 2009، دراسة قدّمت إلى حلقة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظّمة العمل الدوليّة حول "المساواة بين الجنسين وفرص العمل في الريف: المسارات المختلفة للخروج من الفقر"، 31 مارس/آذار–2 أبريل/نيسان 2009، روما، منظّمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: الفرق في الأجور هو الفرق بين متوسط الأجر اليومي لكلّ من الرجل والمرأة كنسبة مئويّة من متوسّط أجر الرجل. ويعني الفرق الإيجابي في الأجور أنّ أجر الرجل أعلى من أجر المرأة. ويشمل الفرق في الأجور في المناطق الريفيّة العمالة الزراعيّة وغير الزراعيّة.

10– وتُسيطر المرأة على فرص العمل في العديد من سلاسل السلع الزراعيّة الأساسيّة العالية القيمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينيّة (الجدول 1). وقد لا توظّف الصناعات الزراعيّة الموجّهة نحو التصدير المرأة والرجل بشكل متساوٍ في الوظائف الجديدة؛ لكنّها غالبًا ما تؤمّن فرصًا أفضل للمرأة من تلك المتوفّرة في الزراعة التقليديّة.

[3] الأنشطة الريفيّة المدرّة للدخل "ريغا" مشروع لمنظّمة الأغذية والزراعة خلق قاعدة بيانات قابلة للمقارنة على المستوى الدولي لمصادر دخل الأسر الريفيّة على أساس مسوحات لمستويات معيشة الأسر القائمة لأكثر من 27 بلداً. وقد أعدّت غالبيّة المسوحات التي استخدمها مشروع "ريغا" مكاتب الاحصاءات الوطنيّة بالتعاون مع البنك الدولي كجزء من الدراسة لقياس مستويات المعيشة الذي يُجريها البنك الدولي. لمزيد من المعلومات: http://www.fao.org/es/ESA/riga/english/index_en.htm.

الجدول 1: فرص العمل في مجموعة من الصناعات الزراعيّة العالية القيمة

البلد	السلعة الأساسية	سنة المسح	عدد الموظفين في الصناعة الزراعية	نسبة الموظفات
الكاميرون	الموز	2003	10 000	..
كوت ديفوار	الموز والأناناس	2002	35 000	..
كينيا	الزهور	2002	70 000 – 40 000	%75
السنغال	الفاصوليا الفرنسية البندورة الكرزية	2005 2006	12 000 – 3 000	%90 %60
أوغندا	الزهور	1998	3 300	%75
زامبيا	الخضر الزهور	2003/2002 2003–2002	7 005 – 2 500	%65 %35
جنوب أفريقيا	الفاكهة المتساقطة الأوراق (فاكهة معلّبة)	1994	283 000	%53
المكسيك	الخضر	1990s	950 000	%90
كولومبيا	الزهور	منتصف التسعينات	75 000	%80-60
شيلي	الفاكهة	التسعينات	300 000	%ca 46
الجمهورية الدومينيكية	الفاكهة، الخضر، الزهور، الشتل	1990–1989	16 955	%ca 41

المصادر: "هل سلاسل الإمداد الحديثة تولّد انعدام المساواة بين الجنسَيْن"؟، "Are modern supply chains bearers of gender inequality?"، م. مارتينز M. Maertens وج. ف. م. سوينين J.F.M. Swinnen ، 2009، وثيقة قدّمت في حلقة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظّمة العمل الدوليّة حول "المساواة بين الجنسين وفرص العمل في الريف: المسارات المختلفة للخروج من الفقر"، 31 مارس/آذار–2 أبريل/نيسان 2009، روما، منظّمة الأغذية والزراعة.

"Occasional Paper Gender Policy 1: The feminization of agriculture? Economic restructuring in rural Latin America", C.D. Deere, 2005, United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Geneva, Switzerland, UNRISD.

ثالثاً– توثيق الفجوة بين الجنسَيْن في الزراعة

11- تُعتبَر الزراعة مهمّةً بالنسبة إلى المرأة، إنّما فرص نفاذ المزارعات أقلّ بالنسبة إلى الخدمات والموارد الإنتاجيّة، على غرار الأرض، والثروة الحيوانية، ورأس المال البشري، وخدمات الإرشاد، والخدمات الماليّة، والتكنولوجيا الجديدة الضروريّة للمنتجين الزراعيّين.

12- ولتحسين نفاذ المرأة إلى **الأرض** ولضمان حيازتها وقع مباشر على إنتاجيّة المزارع، لكنّ تعزيز وضع المرأة ونفوذها في الأسرة يؤدّي بدوره إلى تحسين رفاه الأسرة. وعلى سبيل المثال، يتمّ ربط تعزيز ملكيّة المرأة للأراضي في نيبال بتحسين

صحّة الأطفال[4]. وإنّ احتمال ملكيّة المرأة في البلدان النامية للأرض أو العمل عليها متدنٍّ (الشكل 4)؛ وينخفض كذلك احتمال نفاذ المرأة إلى الأرض المؤجّرة وهي تعمل بشكل عام على قِطع أرض أصغر بالمقارنة مع الرجل.

الشكل 4: حصة مالكي الأراضي الزراعية من الرجال والنساء في الأقاليم النامية الرئيسية

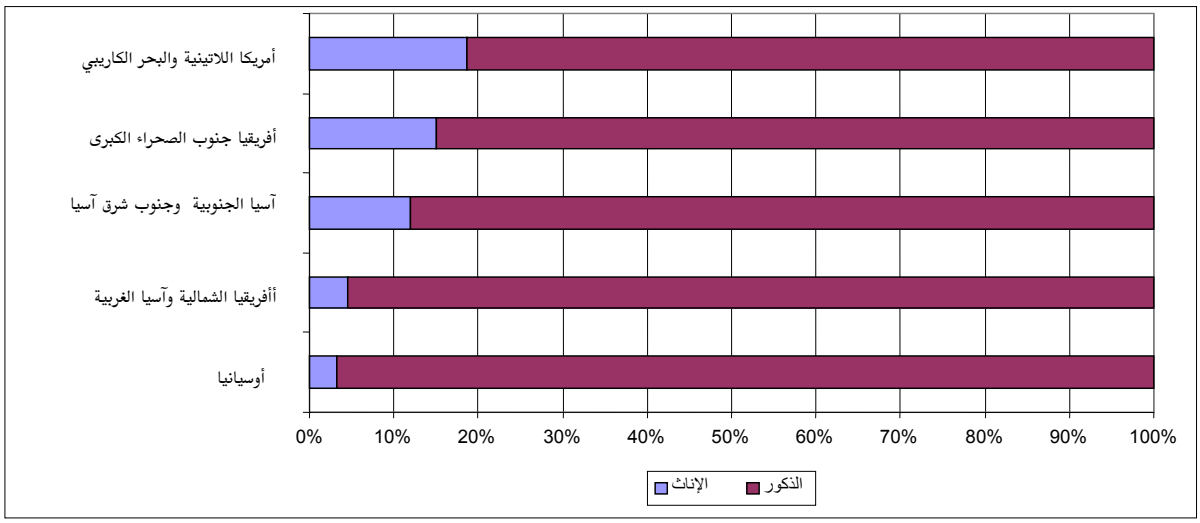

المصدر: بيانات قاعدة بيانات المساواة بين الجنسين والحقوق الخاصة بالأرض في منظمة الأغذية والزراعة (www.fao.org/gender/landrights).

ملاحظة: لا تشمل الجموع الإقليميّة البلدان كافةً بسبب عدم كفاية البيانات. راجع التقرير عن "حالة الأغذية والزراعة 2010 – 2011" للبيانات على مستوى البلدان.

13- تُعتبَر **الثروة الحيوانية** من الأصول الأساسيّة الأخرى في المناطق الريفيّة[5]. وفي بلدان عديدة، تُعتبَر الثروة الحيوانية من الأصول الزراعيّة الأكثر قيمة وتشكّل حيوانات الجرّ مصدر القوة الأساسي في مناطق عديدة. وتُشير الأدلّة إلى انعدام المساواة المنهجي بين الجنسَيْن في صفوف مربّي المواشي. وبالنسبة إلى البلدان التي تُغطّيها مجموعة بيانات "ريغا"، للأسر التي يرأسها رجل حيازات أكبر من الثروة الحيوانية، بشكل متوسّط، أكثر منه بالنسبة إلى الأسر التي ترأسها نساء (الشكل 5).

[4] راجع "حقوق المرأة بالنسبة إلى الأرض تُعزّز التمكين وصحّة الأطفال في نيبال؟"، "Do women's land rights promote empowerment and child health in Nepal?"، ك. آليندورف K. Allendorf، 2007، التنمية العالميّة، المجلّد 35، العدد 11، ص. 1975–1988 [النسخة الإنكليزية]

[5] للمزيد من المعلومات انظر "نشرة المنظمة عن حالة الأغذية والزراعة 2009. الثروة الحيوانية في الميزان" منظمة الأغذية والزراعة، 2009.

الشكل 5: الأصول الأسريّة من الثروة الحيوانية في الأسر التي يرأسها رجل وامرأة

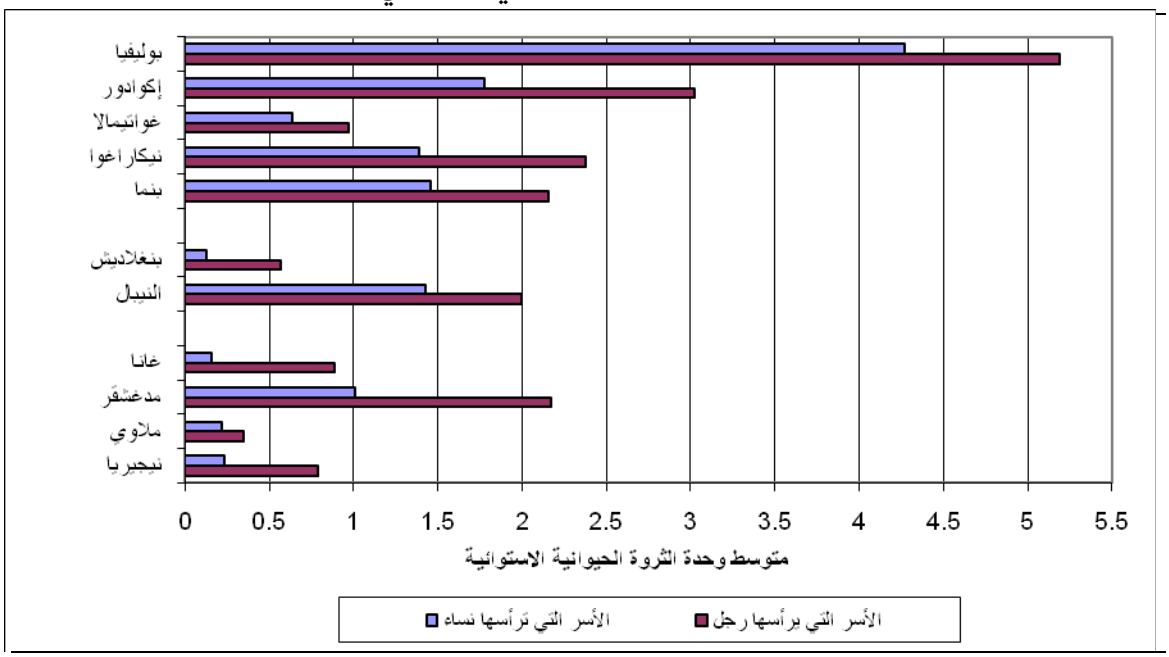

المصدر: "الفاو"، فريق "ريغا".

14- تعني قيود **العمل** الخاصة بالجنسَيْن بسبب المسؤوليّات الأسريّة والمجتمعيّة ومتطلّبات العمل الخاص بالجنسَيْن أنه لا يمكن المزارعات العمل بنفس الإنتاجية كما الرجل ويصعب عليهنّ أكثر من الرجال الاستجابة في حال ارتفاع أسعار المحاصيل. كما تواجه الأسر التي ترأسها نساء قيوداً أقوى على مستوى العمل بالمقارنة مع الأسر التي يرأسها رجل لأنّ عدَد الأعضاء فيها أدنى، إنّما عدد الأعضاء المعالون أعلى. وفي بعض المناطق، تُضيف هجرة الرجل قيوداً إلى تلك المفروضة أصلاً من قِبل مهام الزراعة الخاصة بالجنسَيْن.

15- كما أنّ مستوى **رأس المال البشري** المتوفّر في أسرة ما، مرتبط بشكل وثيق بالإجراءات، على غرار الإنتاجية الزراعيّة، ودخل الأسر، والنتائج الغذائيّة – وهي كلّها تؤثّر تأثيرًا ملحوظًا على رفاه الأسرة وعلى النمو الاقتصادي على المستوى الوطني.

16- وهناك فوارق ملحوظة ومنتشرة بين الجنسَيْن في **التعليم** وتعكس تاريخ الانحياز ضدّ تعليم الفتيات. وبالرغم من هذا الانحياز، يُعتبَر تراكم رأس المال البشري فئة أصول واحدة تقلّصت فيها الفجوة بين الجنسَيْن بشكل واضح في العقود الأخيرة. صحيح أنّ التقدّم لم يكن متساوياً عبر الأقاليم وأنه لا زالت هناك فجوات كبرى، لكن تمّ تحقيق مكاسبَ ملحوظة في معدّلات الالتحاق بالمدارس الابتدائيّة للفتيات وتقلّصت الفجوة بين الفتيان والفتيات. ومن أصل 106 بلدان من البلدان الملتزمة بالهدف الإنمائي للألفيّة حول المساواة بين الجنسَيْن في النفاذ إلى التعليم (الهدف الإنمائي 3)، حقّقت 83 منها الهدف في العام 2005.

17- وتُساعد خدمات **الإرشاد** التي تؤمّن المعلومات الجيّدة وفي الوقت المناسب حول التكنولوجيا والتقنيّات الجديدة المزارعين في اتخاذ قراراتهم بشأن اعتماد ابتكار ما، وقد تؤدّي إلى زيادة الغلال بشكل ملحوظ. لكن يبقى تأمين هذه الخدمات في الاقتصادات النامية منخفضاً بالنسبة إلى الرجل والمرأة على حدّ سواء، وتميل المرأة إلى أن تستخدم خدمات الإرشاد بوتيرة أقلّ بالمقارنة مع الرجل. وحتى عند نفاذ المرأة إلى هذه الخدمات، قد لا تبدو المنافع واضحةً.

18- ويُمكن لطريقة تأمين خدمات الإرشاد أن تفرض قيودًا على طريقة تلقّي المزارعات للمعلومات حول الابتكارات. وتميل المرأة إلى أن يكون مستواها التربوي أدنى مقارنةً مع الرجل، ممّا قد يحدّ من مشاركتها الناشطة في التدريب الذي يستخدم مواد مكتوبة كثيرة. كما أنّ القيود الزمنيّة والتحفّظات الثقافيّة قد تمنع المرأة من المشاركة في أنشطة الإرشاد، على غرار الأيام الحقليّة خارج بلدتها أو ضمن مجموعات مختلطة.

19- وتُعطي **الخدمات المالية**، على غرار الادخار، والإئتمانات، والتأمين فرصًا من أجل تحسين المخرجات الزراعيّة، والأمن الغذائي، والحيويّة الاقتصاديّة في الأسرة والمجتمع وعلى المستويات الوطنيّة. وتُثبت كميّة هائلة من الأدلّة وجود فجوة ملحوظة بين الجنسَيْن في النفاذ إلى الائتمانات في العديد من البلدان النامية. كما أنّ المرأة غالبًا ما تحصل على قروض أصغر وقد لا تحتفظ بقدرتها على السيطرة على استخدامها و/أو على الدخل الناشئ عنها.

20- وقد أظهرت دراسات عديدة أنّ زيادة فرص نفاذ المرأة المباشر إلى الموارد الماليّة يؤدّي إلى استثمارات أعلى في رأس المال البشري من خلال صحّة الأطفال وتغذيتهم وتربيتهم.

21- ويُعتبَر النفاذ إلى **التكنولوجيا** الجديدة عنصراً حيوياً للمحافظة على الإنتاجيّة الزراعيّة وتحسينها. كما أنّ استخدام المدخلات المشتراة رهن بتوفّر الأصول المكمّلة على غرار الأرض، والائتمانات، والتعليم، والعمل، وكلّها تميل إلى فرض مزيد من القيود على الأسر التي ترأسها نساء أكثر منها على الأسر التي يرأسها رجل. وتُشير الأدلّة إلى وجود فوارق ملحوظة بين الجنسَيْن عبر الأقاليم عند اعتماد التكنولوجيا المحسّنة واستخدام المدخلات المشتراة، على غرار الأسمدة (الشكل 6).

الشكل 6. استخدام الأسمدة من قِبل الأسر التي يُديرها رجل أو امرأة

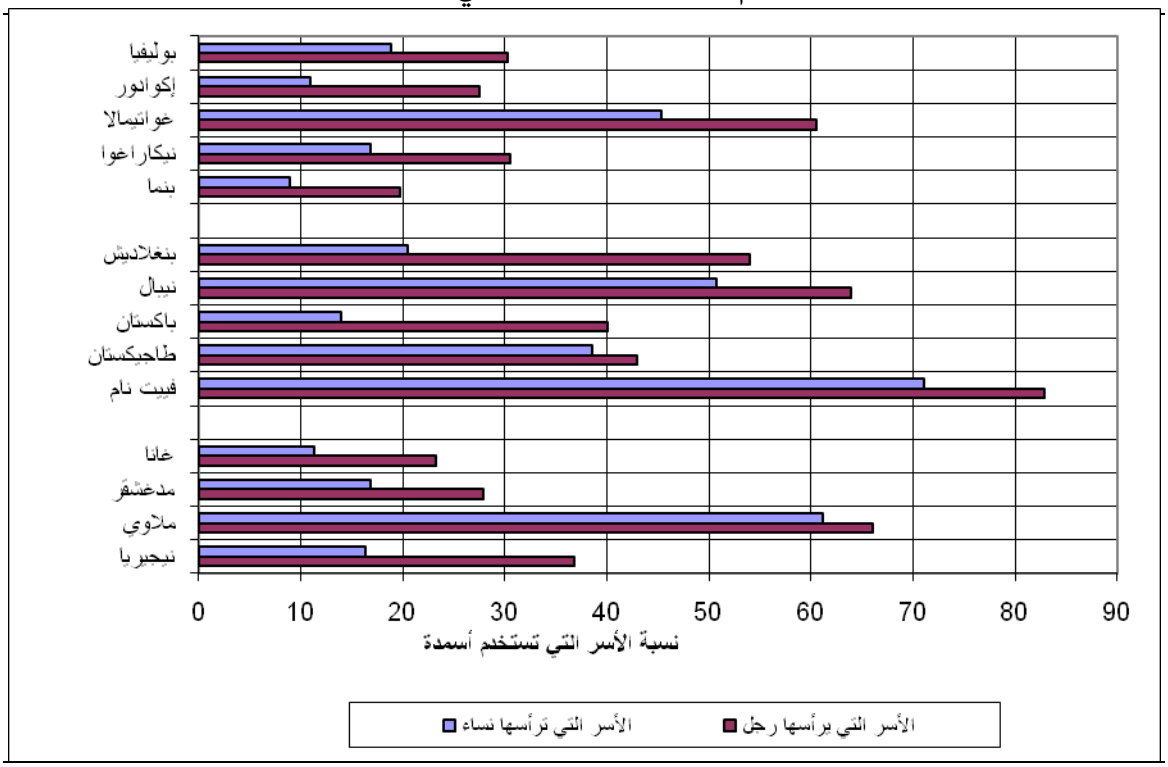

المصدر: "الفاو"، فريق "ريغا".

رابعاً– المكاسب الناتجة عن سد الفجوة بين الجنسَيْن

ألف– مكاسب الإنتاج الناشئة عن سدّ الفجوة بين الجنسَيْن

22– سعت دراسات عديدة إلى تقييم ما إذا كانت المزارعات منتجات بقدر ما هم المزارعون. وقد رأت غالبيّة هذه الدراسات أن المزارعين قد حقّقوا غلالاً أعلى بنسبة تتراوح بين 20 و30 في المائة بالمقارنة مع المزارعات. كما رأت الغالبيّة الكبيرة من الدراسات أنّ هذه الفوارق في الغلال كانت تعود إلى الفوارق في مستويات المدخلات. ومع أنّ غالبيّة هذه الدراسات متعلّقة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يتمّ توثيق فجوات مشابهة في المدخلات بالنسبة إلى الأقاليم كافةً في التقرير عن "حالة الأغذية والزراعة 2010–2011".

23– ومن شأن سدّ الفجوة في المدخلات في الأراضي الزراعيّة التي تملكها نساء، مع افتراض وجود فجوة في الغلال بين الجنسَيْن بنسبة تتراوح بين 20 و30 في المائة، أن يؤدّي إلى زيادة في المخرجات الزراعيّة في البلدان النامية التي تتوفّر

بشأنها البيانات بمتوسّط يتراوح بين 2.5 و4 في المائة. وعلى افتراض أنّ الفجوات على صعيد المدخلات والغلال تمثّل البلدان النامية الأخرى، يُشير ذلك إلى مكاسب عالميّة من الحجم نفسه[6].

24- وعلى افتراض أنّ الإنتاج المتزايد قد جرى استهلاكه محليًّا، يُمكن لسد الفجوة في الغلال البالغ 20 إلى 30 في المائة أن يحدّ من عدد ناقصي التغذية في البلدان الأربعة والثلاثين التي تتوفّر البيانات بشأنها، بنسبة تتراوح بين 12 و17 في المائة. وكان عدد ناقصي التغذية يبلغ 925 مليون شخص في عام 2010، وبالتالي تعني المكاسب من هذا الحجم انخفاض عدد من يعانون الجوع بمقدار 100 إلى 150 مليون نسمة[7]. وبالنسبة إلى البلدان حيث الجوع أكثر شيوعًا وحيث تلعب المرأة دورًا أساسيًّا في القطاع الزراعي، يُمكن أن تكون الانخفاضات النسبيّة أكبر.

باء- المنافع الاقتصاديّة والاجتماعيّة الأخرى الناتجة عن سدّ الفجوة بين الجنسَيْن

25- تُشير الأدلّة من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية بشكل متجانس إلى أن الأسرة تستفيد عندما يكون للمرأة سلطة ومكانة أعلى ضمن الأسرة. وعندما يكون للمرأة تأثير أكبر على القرارات الاقتصاديّة، تخصّص أسرتها دخلاً أعلى للمواد الغذائيّة، والصحّة، والتربية، وملابس الأطفال وغذائهم. وتستهدف اليوم برامج شبكات الأمان الاجتماعيّة في بلدان عديدة المرأة بشكل خاص لهذه الأسباب. ولم تُدرَج هذه المنافع الإضافيّة في مكاسب الإنتاج المقدّرة الناتجة من سدّ الفجوة بين الجنسَيْن.

خامساً- سدّ الفجوة بين الجنسَيْن من أجل التنمية

26- لا يُعتبَر سدّ الفجوة بين الجنسَيْن في الزراعة عمليّة سهلة، وما من "مسودة" بسيطة، إنّما يتمّ تحقيق تقدّم ويُمكن لتدخّلات بسيطة أن تكون فعّالة أحياناً. ويُمكن للمشاريع والسياسات المُصمَّمة بتأنٍّ العمل ضمن المعايير الثقافيّة القائمة، في القطاعَيْن الخاص والعام، بطريقة تُفيد الرجل والمرأة على حدّ سواء. وبما أنّ بعض الأصول يكمّل بعضه البعض وبما أنّ القيود التي تواجهها المرأة غالبًا ما يعزّز الواحد منها الآخر، يجب جمع التدخّلات وتنظيمها بشكل تسلسلي ملائم. وعلاوة على ذلك، من المستحيل فصل أنشطة المرأة الاقتصاديّة عن مسؤوليّاتها ضمن الأسرة والمجتمع، ولا بدّ بالتالي من اتباع مقاربة شموليّة. وهناك توصيات محدّدة لسدّ الفجوة بين الجنسَيْن في النفاذ إلى الأرض، وأسواق العمل في الريف، والخدمات الماليّة، ورأس المال الاجتماعي والتكنولوجيا، تشمل الخطوات التالية.

---

[6] للمزيد من التفاصيل، انظر "حالة الأغذية والزراعة. النساء في الزراعة: سد الفجوة القائمة بين الجنسين من أجل تحقيق التنمية"؛ منظمة الأغذية والزراعة، 2010-2011.

[7] استخرجت البيانات عن عدد ناقصي التغذية من "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010. التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الطويلة الأمد". منظمة الأغذية والزراعة، 2010.

ألف– سدّ الفجوة في النفاذ إلى الأرض

27– **القضاء على التمييز بموجب القانون:** عندما تبقى الحقوق القانونية النظاميّة بالأرض منحازة إلى أحد الجنسَيْن، تقضي إستراتيجية أساسيّة بمراجعة جميع التشريعات الوطنيّة المرتبطة بالأرض والموارد الطبيعيّة وإصلاحها. ومع أنّ القوانين الخاصة بالأرض تشكّل نقطة انطلاق، يجب أيضاً النظر في التشريعات ذلك الصلة.

28– **الاعتراف بأهميّة حقوق الأرض العرفيّة وقوّتها**: يصعب إنفاذ الحقوق القانونيّة في حال لم تُعتبَر شرعيّةً؛ ويُعتبَر بالتالي الاعتراف بحقوق الأرض العرفيّة والعمل مع قادة المجتمع أساسيًّا حرصًا على حماية حقوق المرأة.

29– **تعليم المسؤولين وتقييمهم حسب الأهداف الجنسانية**: قد يكون المسؤولون المحليّون عن الأراضي غير مدركين لقوانين المساواة بين الجنسَيْن وأهدافها أو لغياب الآليّات والأدوات والنيّة لتطبيقها. كما يُمكن لفرص العمل المتوازنة بين الجنسَيْن في هذه المؤسّسات أن تكون مفيدةً أيضًا.

30– **تثقيف النساء في ما يتعلق بالحقوق الخاصة بالأرض**: من الضروري تعزيز المعرفة القانونية للمرأة وزيادة نشر المعلومات والنفاذ إليها وتقديم الخدمات القانونيّة الداعمة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسَيْن في البرامج الخاصة بالأرض.

31– **الحرص على إسماع صوت المرأة:** يُعتبَر التمثيل الفعلي خطوة مهمّة من أجل مساعدة المرأة على النفاذ إلى الحقوق القائمة. ويُمكن للمنظّمات النسائية أن تكون فاعلةً من أجل تعزيز المشاركة المحليّة، وبناء الإجماع، وتعزيز الوعي على المستويات كافةً.

32– **جمع البيانات الموزّعة بحسب الجنسَيْن من أجل تصميم السياسات ومراقبتها**: يُمكن لجمع البيانات الموزّعة بحسب الجنسَيْن أن تُساهم في تحسين تصميم برامج ملكيّة الأراضي وفعاليتها.

باء– سدّ الفجوة في أسواق العمل في الريف

33– **استهداف التنازلات المتبادلة المتعدّدة للمرأة**: تواجه المرأة تنازلات متبادلة متعدّدة في تخصيص وقتها وفي غياب السياسات والاستثمارات في أنواع التكنولوجيا المدّخرة لليد العاملة، قلّما تُعتبَر المشاركة في سوق العمل خيارًا، حتى عندما تكون الفرص قائمةً. ومن المهمّ كذلك أن تخلق الحكومات مناخًا استثماريًّا جيّدًا من خلال تعزيز حقوق الملكيّة وتأمين السلع العامة على غرار الطرقات والكهرباء والمياه.

34- **الحدّ من الفوارق بين الجنسَيْن في رأس المال البشري**: من شأن النفاذ بشكل أفضل إلى التعليم وتحسين نوعيّته المساهمة في الحدّ من الفجوة في الأجور والسماح للمرأة بالتنوّع من خلال توسيع نطاق الفرص المتوفّرة لديها. كما من شأن صقل المهارات التطرق إلى المهارات ذات الصلة والفجوات في المعرفة والتركيز على خدمات الإرشاد والتدريب المهني.

35- **الاستفادة من برامج الأشغال العامة**: تُعتبَر العمالة غير الرسميّة مصدر دخل مهمًّا للمرأة التي تفتقر إلى المهارات بشكل عام، لا سيما في وقت الأزمات. ويُمكن لمخطّطات الأشغال العامة أن تؤمّن الدعم إلى العاملين الذين يفتقرون إلى المهارات، بما في ذلك النساء منهم.

36- **تعزيز حقوق المرأة وصوتها**: لا بدّ من تمكين المرأة تمكيناً فاعلاً في مواقع العضوية والقيادة في المنظّمات، على غرار منظّمات المنتجين، والتعاونيّات، واتحادات العمّال، ومشاريع المزارعين المستقلين، حرصًا على إيصال صوت المرأة الريفيّة على نحو أفضل وتعزيز قدرتها على صنع القرار.

جيم- سدّ فجوة الخدمات الماليّة

37- **تعزيز المعرفة المالية**: على المؤسّسات الماليّة والحكومات والمنظّمات غير الحكوميّة أن تؤمّن تدريبًا حول المعرفة الماليّة لكي تتمكّن المرأة من مقارنة منتجاتها واتخاذ قرارات على أساس فهم واضح للمواصفات والشروط الخاصة بالمنتجات المتوفّرة.

38- **تصميم المنتجات التي تسدّ حاجات المرأة**: سُجلّ تقدّم ملحوظ في السنوات الأخيرة في توسيع نطاق منتجات التأمين لتشمل صغار المنتجين والمناطق الريفيّة. ويجب إيلاء أهميّة أكبر إلى تصميم هذه المنتجات من أجل التطرّق إلى قضايا على غرار الصحّة، وإلى الأحداث الحياتيّة، على غرار الحمل والولادة، والوفاة والزواج، وهي قضايا مهمّة جدًّا للمرأة.

39- **تعزيز ثقافة ممكّنة وصديقة للمرأة**: على المُقرِضين والمؤسّسات الماليّة الأخرى تعزيز ثقافة مُراعية للجنسَيْن من خلال منظّماتهم.

40- **استخدام التكنولوجيا وقنوات التسليم الابتكاريّة**: تُساعد الابتكارات التكنولوجية، على غرار البطاقات المسبقة الدفع لتوزيع دفعات القروض وخطط الهواتف النقّالة لتسديد دفعات القروض وتحويل الأموال النقدية، المرأة على تخطّي القيود الاجتماعيّة التي تحدّ من حركتها أو الأشخاص الذين تتفاعل معهم.

دال– سدّ الفجوة في رأس المال الاجتماعي من خلال المجموعات النسائيّة

41– يُمكن لبناء رأس المال الاجتماعي للمرأة أن يشكّل طريقة فاعلة من أجل تحسين تبادل المعلومات وتوزيع الموارد لجمع المخاطر والحرص على إسماع صوت المرأة في عمليّات صنع القرار على المستويات كافةً. ومن شأن تحقيق نتائج ملموسة من خلال تجميع الموارد أن يُساعد المرأة على تجاوز بعض القيود التي يواجهها المزارعون المنفردون.

42– كما أثبتت المجموعات التي تعتمد على المساعدة الذاتيّة أنّها تشكّل وسيلةً فاعلةً لربط المرأة بالمؤسّسات الماليّة. وتُشير الأدلّة إلى أنّ العمل من خلال المجموعات من شأنه أن يُساعد المرأة على المحافظة على قدرتها على السيطرة على القروض التي تحصل عليها وزيادة عائدات الاستثمارات في المؤسّسات التي تُديرها نساء.

هاء– سدّ الفجوة على مستوى التكنولوجيا

43– بحسب التقرير عن "حالة الأغذية والزراعة للفترة 2010–2011"، تعمل المرأة الريفيّة ساعاتٍ طويلةً وتوفّق بين مجموعة من المهام المرتبطة بإنتاج المحاصيل وتربية المواشي، والعمل الموسمي المأجور، ورعاية الأطفال، بالإضافة إلى إعداد الطعام وجمع المياه والحطب. ومن المتوقَّع مثلاً أن تسمح التدخلات من خلال البنى التحتية العامة للمرأة بادخار الوقت وأن تساهم في تعزيز مشاركتها في أنشطة أكثر إنتاجيّةً.

44– ليست الأدوات الزراعيّة الشائعة الاستعمال في المجالات التي تعمل فيها المرأة بشكل خاص، على غرار إبادة الأعشاب ومرحلة ما بعد الحصاد، حكراً على أحد الجنسين. وليست التكنولوجيا حياديّةً من الناحية الجنسانية: فالمرأة تميل إلى أن يكون وزنها وطولها دون وزن الرجل وطوله وقد لا تتحلّى بالقوّة البدنيّة نفسها. ومن بين التكنولوجيا الخاصة بالمرأة، مِجرفة طويلة المقبض تمّ إدخالها في عدد من البلدان الأفريقية وقد خفّفت من عبء العمل على عاتق المرأة بالمقارنة مع المجارف التقليدية القصيرة المقبض. وكانت هذه المجارف مرفوضة في بعض البلدان، ممّا يسلّط الضوء على التحديات التي يواجهها مطوّرو التكنولوجيا[8]. فمن شأن إشراك المرأة بشكل أكبر في الأبحاث الزراعيّة والتعليم العالي أن يطوّر التكنولوجيا الصديقة للمرأة.

45– كما تُعتبَر خدمات الإرشاد مهمةً من أجل نشر التكنولوجيا والممارسات الجيّدة، لكنّ الوصول إلى المزارعات يحتاج إلى انتباه خاص. ففي بعض السياقات، لا كلّها، يكون من الأسهل من الناحية الثقافية تقبّل تعاطي المزارعات مع وكيلات إرشاد. ويُمكن للاستعانة بوكيلات إرشاد أن يشكّل وسيلة فاعلة لبلوغ المزارعات. لكنّ هذا ليس الخيار المفضّل عالميًّا. ففي حالات عديدة، يُمكن لوكلاء الإرشاد المدرّبين بشكل جيّد أن يكونوا قادرين على تأمين خدمات فاعلة أيضًا. فلا بدّ من

[8] راجع "القدرة على تحسين أدوات الانتاج ووسائله التي تستخدمها االمزراعات في أفريقيا"، " The potential for improving production tools and implements used by women farmers in Africa"، الايفاد، الفاو، فارميزا، 1998، روما، إيطاليا.

توعية وكلاء الإرشاد على واقع المرأة الريفيّة وبالتالي تحسين نوعيّة المعلومات المُعطاة إلى المرأة. كما يجب أن تكون أنظمة الإرشاد أكثر ابتكاراً ومرونةً لاستيعاب القيود الزمنية والحركيّة.

46- وأثبت مدارس المزارعين الميدانية أنّها وسيلة فاعلة وتشاركيّة لتمكين المزارعات ونقل المعرفة إليهنّ. وعند استهداف مشاركة المرأة في هذه المدارس، تلعب القيود الزمنيّة دورًا مهمًّا. ومن المهمّ النظر في السبل الآيلة إلى تأمين هذا التدريب بكلفة معقولة من أجل زيادة وقع هذه المدارس على المرأة وحرصًا على استدامتها.

واو- وضع سياسات زراعية مراعية للبُعد الجنساني

47- من شأن كلّ سياسة زراعيّة تقريبًا مرتبطة بالموارد الطبيعيّة، أو التكنولوجيا، أو البنى التحتيّة، أو الأسواق أن تؤثّر على المرأة والرجل بشكل مختلف نظرًا إلى أدوارهما المختلفة وإلى اختلاف القيود والفرص في القطاع. وتتطلّب السياسة الزراعيّة الجيّدة فهمًا للأبعاد الجنسانية على المحكّ. ونظرًا إلى أنّ بعض القضايا الجنسانيّة والزراعيّة محدّدة الموقع، يُمكن معالجتها على أفضل حال من خلال تقييمات مراعية لكلّ موقع وسياسات وبرامج مكيّفة. وبما أنّ التدخلات قد يكون لها وقع جنساني يصعب توقّعه، يجب أن تشمل السياسات والبرامج مجموعة بيانات أساسية ومراقبة وتقييم صارمَيْن، وعلى الخبراء أن يكونوا مستعدّين لإعادة صياغة أنشطتهم استجابةً للتطوّرات غير المتوقّعة. ويُعتبَر إسماع صوت المرأة على المستويات كافةً في صنع القرار أساسيًّا في هذا الصدد.